

تركيا تؤسس لحضورها الدائم في منطقة الساحل الأفريقي

المساعدات الاقتصادية والعسكرية ورقة عبور تركي نحو عمق القارة السمراء



أجندات توسعية تستثمر في حاجة الشعوب الأفريقية

لبيع 30 عربة مصفحة من طراز تايغون في نزاغانتا. ونود أن نرى دولا عربية كانت تهدف إلى تهميش مشروع يستلزم شراء قطر لطائرات هليكوبتر فرنسية للجنش المالي.

في نزاغانتا. ونود أن نرى دولا عربية كانت تهدف إلى تهميش مشروع يستلزم شراء قطر لطائرات هليكوبتر فرنسية للجنش المالي.

المنافسة أم التعاون؟

على الرغم من ابتهاج العديد من دول الساحل بدخول أنقرة السريع إلى المنطقة، إلا أن ردود فعل بعض دول الخليج العربية والسودان الغربية كانت سلبية. ويمكن أن تتحقق التصورات التي القاها بأن أنقرة تسعى لتوسيع نفوذها العسكري إذا دفعت أبوظبي إلى زيادة وجودها العسكري. ومع ذلك، في الوقت الحالي، لا توجد الكثير من الأدلة على أن أنقرة تسعى لتكون أكثر من مجرد لاعب صغير في صراعات المنطقة.

الشركاء الغربيون قلقون بشأن تركيا وينظرون بحذر إلى موقفها في المنطقة التي تعاني من عنصرية شديدة

ويتمثل الخطر الرئيسي في أن أنقرة تواصل توسيع وجودها، وبالتالي تحفيز الجهات الخليجية الفاعلة مثل الإمارات، التي كانت مشاركتها الإقليمية محدودة نسبيا حتى الآن، على دخول المعركة بشكل أكبر. كما أن التقارب الأخير بين تركيا ومصر، وبين دول الخليج بعد قمة العلا في السعودية، لا يزال في أيامه الأولى. وليس من الواضح إلى أي مدى سينجح في خفض المنافسة بين تلك الدول التي غالبا ما لعبت تأثيرا مزعزا للاستقرار في شمال أفريقيا والقرن الأفريقي. وسيكون من الأفضل لجميع الأطراف تجنب فتح ساحة جديدة في الساحل. وفي السيناريو المثالي، لا سيما بالنظر إلى التقليل الفرنسي المخطط للتعاون العسكري الثنائي، ستواصل تركيا دعم الجهود متعددة الأطراف في المنطقة الساحل وتقيد أي تعاون عسكري ثنائي بتدريب قوات الأمن، الأمر الذي من شأنه أن يقطع شوطا في تبديد الشائعات حول نواياها.

ويجب على الشركاء الأوروبيين، من جانبهم، أن يتغلبوا على إجماعهم عن التعاون مع تركيا. ويمكن أن تساهم أنقرة في البنية التحتية ومشروعات التنمية والمبادرات متعددة الأطراف التي تدعمها أوروبا. وقد لا يتم تطوير طموحات تركيا الإقليمية بالكامل بعد، وينظر خصوم أنقرة خاصة والبلدان الأخرى عامة إلى اتفاق الدفاع مع النيجر على أنه شكل جديد محفوف بالمخاطر من العسكرة الإقليمي. ويجب على السياسات ورجال الأعمال في منطقة الساحل بالاستيلاء من اعتماد المنطقة على المساعدات الأوروبية والدعم العسكري الفرنسي ويقولون إنهم مهتمون بتوقيع التحالفات.

وفي مالي، التي كانت مركزا للنزاعات في الساحل لسنوات، اقتضت البصمة العسكرية لتركيا على عدد قليل من برامج المساعدة الأمنية في العاصمة. ففي 2018، بدأت أنقرة في استضافة ضباط ماليين للتدريب في تركيا وتزويد الجيش المالي بالأسلحة الخفيفة والذخيرة. كما أن هناك مؤشرات على أن الإمارات العربية المتحدة وقطر (التي تعد حليفة تركيا) تتنافس على النفوذ. وفي هذا السياق يقول مسؤول سياسي كبير لكرائيس غروب إن صفقة يناير 2020 مع الإمارات

ووموريتانيا والنيجر إلى حد كبير لمحاربة المسلمين الإسلاميين في منطقة الحدود الثلاثية القائمة بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر. كما ظهر شكل أكثر إثارة للجدل من المساعدة العسكرية في يوليو 2020، عندما وقعت أنقرة مع نيامي على اتفاق دفاعي (يظل نصه سريا) يمكن أن يرسي أساسا للدعم التشغيلي المباشر من تركيا إلى النيجر في المستقبل. وجرى إبرام الصفقة بعد سنة واحدة فقط من ظهور تقارير تفيد بأن فرنسا ستغلق قاعدتها في ماداما بالقرب من الحدود الليبية في أقصى شمال النيجر وربما تسلمها إلى الإمارات العربية المتحدة (انتهى الآن أي حديث عن تولى الإمارات إدارة القاعدة). وقد أطلق الاتفاق بين تركيا والنيجر أجراس الإنذار في باريس وأبوظبي. ورات كلتا العاصمتين في ذلك وسيلة محتملة لتوسيع النفوذ التركي في ليبيا المجاورة وإشارة إلى أن تركيا تأمل في إقامة قاعدة في النيجر، كما فعلت في الصومال.

وخلفت الصفقة بين تركيا والنيجر أيضا من المخاوف من التدخل الإقليمي التركي، وهو ما تنفيقه أنقرة وتعتبره مصادر مختلفة بلا أساس. وحذرت ورقة السياسة الإماراتية الصادرة في أغسطس 2020، على سبيل المثال، من أن أنقرة كانت تسلك المتطرفين في عمق الساحل وغرب أفريقيا للسيطرة على الموارد الطبيعية ونشر الإسلام السياسي.

وفي نفس الشهر، أصبح وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أول مسؤول أجنيبي كبير يلتقي بقيادة انقلاب الـ18 من أغسطس في مالي، مما أثار تكهنات بين بعض المراقبين بأن تركيا كانت متورطة في الإطاحة بحكومة كيتا.

وفي مطلع سنة 2021، بعد أشهر من التوترات بين تركيا وفرنسا في ليبيا وشرق البحر المتوسط، ألمح سياسيون ومعلقون فرنسيون إلى أن الجهاديين الذين تنسبهم تركيا قد يكونون وراء تصعيد الهجمات بالعبوات الناسفة على الجنود الفرنسيين في مالي.

ووفقا للعديد من كبار المسؤولين الماليين والجماعات المسلحة في شمال المنطقة، تعكس هذه الشائعات قلقا متزايدا بشأن نطاق طموحات أنقرة الإقليمية. واشتكت مسؤول تركي في المنطقة من أن التوترات في البحر المتوسط جعلت العديد من شركاء الساحل الأوروبيين مترددين في التعاون مع تركيا بالفعل.

وحسب ما ورد، تقول أرمسترونغ إن اتفاقية الدفاع بين تركيا والنيجر تشمل خططا للقوات التركية لتدريب القوات النيجيرية التي تقاوم مختلف شخاطبا تمرد بوكو حرام الإسلامية

وتكشف تحركات تركيا في منطقة الساحل الأفريقي سواء بعقدتها اتفاقات عسكرية مشتركة أو حتى عبر التعاون الاقتصادي الذي يراه ن ظاهريا على دعم الدول الأفريقية المضطربة أمنيا واجتماعيا بأن أنقرة تسعى للتأسيس لحضور دائم في المنطقة مزاحمة بذلك نفوذ دول منافسة وفي مقدمتها فرنسا.

عسكرية في مقديشو، وكانت الأكبر من نوعها خارج تركيا. كما أنشأت موطئ قدم ثابتة في ميناء مقديشو البحري الذي يُعتبر أمرا بالغ الأهمية لاستراتيجيتها المتمثلة في إبراز قوتها العسكرية عبر نقاط رئيسية في البحر الأحمر والمحيط الهندي.

وأصبحت تركيا الآن واحدة من أكثر اللاعبين الأجانب نفوذا في الصومال، وهو دور يراه الكثير من الصوماليين من منظور إيجابي.

ومع ذلك، فإن التركيز على تلك الزوايا وحدها يهدد بإغفال ما يبدو أنه جزء أساسي من انخراط أنقرة في منطقة الساحل حتى الآن: الاستفادة من الهوية الدينية المشتركة لتعزيز مصالحها الاقتصادية. وصحيح أن مثل هذه المشاركة يمكن أن تؤدي إلى المزيد من التعاون الأمني الثنائي أيضا، كما حدث في الصومال وتغذي المنافسة مع خصوم تركيا. ولكن في الوقت الحالي يبدو أن التركيز الرئيسي لأنقرة ينصب على متابعة المشاريع والاستثمارات في منطقة الساحل التي حظيت بدعم الجمهور، مما يمهد الطريق للمصيرين الأتراك في سوق جديدة.

عندما افتتحت أنقرة سفارات في باماكو (2010) وواغادوغو (2012) ونيامي (2012)، شرعت أنقرة في استمالة النخب الدينية والسياسية بالإضافة إلى تلبية احتياجات السكان المتعثرين.

ورحب السكان المحليون بالمشاريع، كما فعلوا في أماكن أخرى في أفريقيا، مما ساعد على فتح أسواق للسلع الاستهلاكية التركية وتعزيز جهود أنقرة لتأمين عقود لشركات البناء والطاقة والتعدين التركية. في حين أن التجارة التركية مع منطقة الساحل لا تزال محدودة مقارنة بمئات الملايين من الدولارات من الصادرات الصينية والفرنسية إلى المنطقة سنويا، فقد نمت بشكل كبير خلال العقد الماضي. وزادت التجارة بين مالي وتركيا، على سبيل المثال، بأكثر من عشرة أضعاف، من 5 ملايين دولار في 2003 إلى 57 مليون دولار في 2019. وكان من العوامل الحاسمة لتعزيز التجارة إطلاق رحلات الخطوط الجوية التركية المباشرة من إسطنبول إلى باماكو ونيامي وواغادوغو. ولم تغلق بعض المشاريع التركية الكثير لكسب القلوب والعقول. ففي 2017، في أعقاب محاولة الانقلاب في أنقرة التي ألقت الحكومة التركية باللوم فيها على أتباع فتح الله غولن، وهو داعية إسلامي تركي يعيش في المنفى في الولايات المتحدة منذ 1999، وقعت مؤسسة معارف التركية اتفاقية مع وزير التعليم في مالي لتمكينها من السيطرة على شبكة مؤلفة من ثماني عشرة مدرسة تابعة لحركة غولن في باماكو. وأثارت العملية نفور بعض الخريجين، وتضررت سمعة المدارس.

وكما هو الحال في أي مكان آخر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تركت المشاريع التركية في منطقة الساحل عادة على البنية التحتية. ففي النيجر، قدمت الشركات التركية مجموعة من المشاريع التي كانت أساسية لاستضافة نيامي لقمة الاتحاد الأفريقي في يونيو 2019، بما في ذلك المطار الدولي الجديد وبنك خمس نجوم. ووقعت مع مالي اتفاقية مبدئية لنظام المتروباص في باماكو.

بينما تسعى أنقرة لاستغلال الفرص التجارية في منطقة الساحل، يقول المسؤولون الأتراك إنهم يرون القوة العسكرية ضرورة لحماية استثماراتهم. وتبنت تركيا أولا نهجا تعاونيا للأمن في المنطقة. وشمل هذا النهج تقديم الدعم الدبلوماسي للجهود متعددة الأطراف مثل اتفاق الجزائر للسلم في مالي، الذي وقعته الحكومة، وتحالف الجماعات المسلحة الموالية للحكومة، وتحالف الجماعات المتضررة في 2015. كما قدمت أنقرة 5 ملايين دولار القوة المشتركة جي 5 الساحل، التحالف الإقليمي الذي بدأ في عام 2018 في نشر قوات من بوركينا فاسو وتشاد ومالي

عسكرية في مقديشو، وكانت الأكبر من نوعها خارج تركيا. كما أنشأت موطئ قدم ثابتة في ميناء مقديشو البحري الذي يُعتبر أمرا بالغ الأهمية لاستراتيجيتها المتمثلة في إبراز قوتها العسكرية عبر نقاط رئيسية في البحر الأحمر والمحيط الهندي.

وأصبحت تركيا الآن واحدة من أكثر اللاعبين الأجانب نفوذا في الصومال، وهو دور يراه الكثير من الصوماليين من منظور إيجابي.

ومع ذلك، فإن التركيز على تلك الزوايا وحدها يهدد بإغفال ما يبدو أنه جزء أساسي من انخراط أنقرة في منطقة الساحل حتى الآن: الاستفادة من الهوية الدينية المشتركة لتعزيز مصالحها الاقتصادية. وصحيح أن مثل هذه المشاركة يمكن أن تؤدي إلى المزيد من التعاون الأمني الثنائي أيضا، كما حدث في الصومال وتغذي المنافسة مع خصوم تركيا. ولكن في الوقت الحالي يبدو أن التركيز الرئيسي لأنقرة ينصب على متابعة المشاريع والاستثمارات في منطقة الساحل التي حظيت بدعم الجمهور، مما يمهد الطريق للمصيرين الأتراك في سوق جديدة.

عندما افتتحت أنقرة سفارات في باماكو (2010) وواغادوغو (2012) ونيامي (2012)، شرعت أنقرة في استمالة النخب الدينية والسياسية بالإضافة إلى تلبية احتياجات السكان المتعثرين.

ورحب السكان المحليون بالمشاريع، كما فعلوا في أماكن أخرى في أفريقيا، مما ساعد على فتح أسواق للسلع الاستهلاكية التركية وتعزيز جهود أنقرة لتأمين عقود لشركات البناء والطاقة والتعدين التركية. في حين أن التجارة التركية مع منطقة الساحل لا تزال محدودة مقارنة بمئات الملايين من الدولارات من الصادرات الصينية والفرنسية إلى المنطقة سنويا، فقد نمت بشكل كبير خلال العقد الماضي. وزادت التجارة بين مالي وتركيا، على سبيل المثال، بأكثر من عشرة أضعاف، من 5 ملايين دولار في 2003 إلى 57 مليون دولار في 2019. وكان من العوامل الحاسمة لتعزيز التجارة إطلاق رحلات الخطوط الجوية التركية المباشرة من إسطنبول إلى باماكو ونيامي وواغادوغو. ولم تغلق بعض المشاريع التركية الكثير لكسب القلوب والعقول. ففي 2017، في أعقاب محاولة الانقلاب في أنقرة التي ألقت الحكومة التركية باللوم فيها على أتباع فتح الله غولن، وهو داعية إسلامي تركي يعيش في المنفى في الولايات المتحدة منذ 1999، وقعت مؤسسة معارف التركية اتفاقية مع وزير التعليم في مالي لتمكينها من السيطرة على شبكة مؤلفة من ثماني عشرة مدرسة تابعة لحركة غولن في باماكو. وأثارت العملية نفور بعض الخريجين، وتضررت سمعة المدارس.

وكما هو الحال في أي مكان آخر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تركت المشاريع التركية في منطقة الساحل عادة على البنية التحتية. ففي النيجر، قدمت الشركات التركية مجموعة من المشاريع التي كانت أساسية لاستضافة نيامي لقمة الاتحاد الأفريقي في يونيو 2019، بما في ذلك المطار الدولي الجديد وبنك خمس نجوم. ووقعت مع مالي اتفاقية مبدئية لنظام المتروباص في باماكو.

بينما تسعى أنقرة لاستغلال الفرص التجارية في منطقة الساحل، يقول المسؤولون الأتراك إنهم يرون القوة العسكرية ضرورة لحماية استثماراتهم. وتبنت تركيا أولا نهجا تعاونيا للأمن في المنطقة. وشمل هذا النهج تقديم الدعم الدبلوماسي للجهود متعددة الأطراف مثل اتفاق الجزائر للسلم في مالي، الذي وقعته الحكومة، وتحالف الجماعات المسلحة الموالية للحكومة، وتحالف الجماعات المتضررة في 2015. كما قدمت أنقرة 5 ملايين دولار القوة المشتركة جي 5 الساحل، التحالف الإقليمي الذي بدأ في عام 2018 في نشر قوات من بوركينا فاسو وتشاد ومالي

عسكرية في مقديشو، وكانت الأكبر من نوعها خارج تركيا. كما أنشأت موطئ قدم ثابتة في ميناء مقديشو البحري الذي يُعتبر أمرا بالغ الأهمية لاستراتيجيتها المتمثلة في إبراز قوتها العسكرية عبر نقاط رئيسية في البحر الأحمر والمحيط الهندي.

وأصبحت تركيا الآن واحدة من أكثر اللاعبين الأجانب نفوذا في الصومال، وهو دور يراه الكثير من الصوماليين من منظور إيجابي.

ومع ذلك، فإن التركيز على تلك الزوايا وحدها يهدد بإغفال ما يبدو أنه جزء أساسي من انخراط أنقرة في منطقة الساحل حتى الآن: الاستفادة من الهوية الدينية المشتركة لتعزيز مصالحها الاقتصادية. وصحيح أن مثل هذه المشاركة يمكن أن تؤدي إلى المزيد من التعاون الأمني الثنائي أيضا، كما حدث في الصومال وتغذي المنافسة مع خصوم تركيا. ولكن في الوقت الحالي يبدو أن التركيز الرئيسي لأنقرة ينصب على متابعة المشاريع والاستثمارات في منطقة الساحل التي حظيت بدعم الجمهور، مما يمهد الطريق للمصيرين الأتراك في سوق جديدة.

عسكرية في مقديشو، وكانت الأكبر من نوعها خارج تركيا. كما أنشأت موطئ قدم ثابتة في ميناء مقديشو البحري الذي يُعتبر أمرا بالغ الأهمية لاستراتيجيتها المتمثلة في إبراز قوتها العسكرية عبر نقاط رئيسية في البحر الأحمر والمحيط الهندي.

وأصبحت تركيا الآن واحدة من أكثر اللاعبين الأجانب نفوذا في الصومال، وهو دور يراه الكثير من الصوماليين من منظور إيجابي.

ومع ذلك، فإن التركيز على تلك الزوايا وحدها يهدد بإغفال ما يبدو أنه جزء أساسي من انخراط أنقرة في منطقة الساحل حتى الآن: الاستفادة من الهوية الدينية المشتركة لتعزيز مصالحها الاقتصادية. وصحيح أن مثل هذه المشاركة يمكن أن تؤدي إلى المزيد من التعاون الأمني الثنائي أيضا، كما حدث في الصومال وتغذي المنافسة مع خصوم تركيا. ولكن في الوقت الحالي يبدو أن التركيز الرئيسي لأنقرة ينصب على متابعة المشاريع والاستثمارات في منطقة الساحل التي حظيت بدعم الجمهور، مما يمهد الطريق للمصيرين الأتراك في سوق جديدة.

عندما افتتحت أنقرة سفارات في باماكو (2010) وواغادوغو (2012) ونيامي (2012)، شرعت أنقرة في استمالة النخب الدينية والسياسية بالإضافة إلى تلبية احتياجات السكان المتعثرين.

ورحب السكان المحليون بالمشاريع، كما فعلوا في أماكن أخرى في أفريقيا، مما ساعد على فتح أسواق للسلع الاستهلاكية التركية وتعزيز جهود أنقرة لتأمين عقود لشركات البناء والطاقة والتعدين التركية. في حين أن التجارة التركية مع منطقة الساحل لا تزال محدودة مقارنة بمئات الملايين من الدولارات من الصادرات الصينية والفرنسية إلى المنطقة سنويا، فقد نمت بشكل كبير خلال العقد الماضي. وزادت التجارة بين مالي وتركيا، على سبيل المثال، بأكثر من عشرة أضعاف، من 5 ملايين دولار في 2003 إلى 57 مليون دولار في 2019. وكان من العوامل الحاسمة لتعزيز التجارة إطلاق رحلات الخطوط الجوية التركية المباشرة من إسطنبول إلى باماكو ونيامي وواغادوغو. ولم تغلق بعض المشاريع التركية الكثير لكسب القلوب والعقول. ففي 2017، في أعقاب محاولة الانقلاب في أنقرة التي ألقت الحكومة التركية باللوم فيها على أتباع فتح الله غولن، وهو داعية إسلامي تركي يعيش في المنفى في الولايات المتحدة منذ 1999، وقعت مؤسسة معارف التركية اتفاقية مع وزير التعليم في مالي لتمكينها من السيطرة على شبكة مؤلفة من ثماني عشرة مدرسة تابعة لحركة غولن في باماكو. وأثارت العملية نفور بعض الخريجين، وتضررت سمعة المدارس.

وكما هو الحال في أي مكان آخر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تركت المشاريع التركية في منطقة الساحل عادة على البنية التحتية. ففي النيجر، قدمت الشركات التركية مجموعة من المشاريع التي كانت أساسية لاستضافة نيامي لقمة الاتحاد الأفريقي في يونيو 2019، بما في ذلك المطار الدولي الجديد وبنك خمس نجوم. ووقعت مع مالي اتفاقية مبدئية لنظام المتروباص في باماكو.

بينما تسعى أنقرة لاستغلال الفرص التجارية في منطقة الساحل، يقول المسؤولون الأتراك إنهم يرون القوة العسكرية ضرورة لحماية استثماراتهم. وتبنت تركيا أولا نهجا تعاونيا للأمن في المنطقة. وشمل هذا النهج تقديم الدعم الدبلوماسي للجهود متعددة الأطراف مثل اتفاق الجزائر للسلم في مالي، الذي وقعته الحكومة، وتحالف الجماعات المسلحة الموالية للحكومة، وتحالف الجماعات المتضررة في 2015. كما قدمت أنقرة 5 ملايين دولار القوة المشتركة جي 5 الساحل، التحالف الإقليمي الذي بدأ في عام 2018 في نشر قوات من بوركينا فاسو وتشاد ومالي



المسؤولون الأتراك يرون القوة العسكرية ضرورة لحماية استثماراتهم في منطقة الساحل الأفريقي

القوة الناعمة

تبدو دوافع تركيا في منطقة الساحل حتى الآن اقتصادية في المقام الأول. وفي الواقع، وفقا لأنقرة، يشمل توسيع التجارة أولويتها الرئيسية في المنطقة. لكن بعض المراقبين ينظرون إلى دور تركيا في الصومال وفي منطقة القرن الأفريقي الأوسع، ويتساءلون إلى أي مدى يمكن أن تصل مشاركتها في منطقة الساحل.

وغالبا ما يرى خصوم تركيا أن جهودها في البلدان الأفريقية الإسلامية مثل الصومال والسودان هو بدافع الإيديولوجيا ولاسيما هدف تعزيز أفاق الإخوان المسلمين أو الإسلاميين الآخرين أو من خلال الرغبة في زيادة قتلها الجيوسياسي. وليس هذا التصور خاطئا بالكامل. حيث أن دعم أنقرة الواسع للصوماليين الذين واجهوا مجاعة مدمرة في 2011 أكسب تركيا قدرا هائلا من حسن الظن بها. ثم استخدمت هذا الرصيد لتعزيز نفوذ الحلفاء المحليين الذين ينتمون أحيانا إلى جماعة الإخوان المسلمين. وفي 2017 أسست أنقرة قاعدة



هانا أرمسترونغ
تقديم تركيا نفسها كشريك آمن بديل قد يقاوم التوترات

وقد أدت خيبة الأمل من الفشل في وقف انعدام الأمن إلى ظهور مشاعر معادية لفرنسا في عواصم الساحل. وحسب أرمسترونغ قد يؤدي دفع تركيا، التي تعاني من علاقة مشحونة مع فرنسا، لتقديم نفسها كشريك آمن بديل إلى تقاوم التوترات.

وتشير الجهود الأخيرة لتهديد التوترات بين تركيا ومصر وبين دول الخليج إلى أن تقاربا أوسع قد يكون واردا. وبدلا من التنافس في منطقة الساحل يجب على القوى الخارجية إيجاد طرق للتعاون لصالح المنطقة المضطربة.